المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰⵎⴰⵣⵡⴰⵔ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء

رؤية استراتيجية للإصلاح 2030-2015

ملخص

من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء

رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030

ملخص

ملخص

تقع المدرسة * اليوم في صلب المشروع المجتمعي لبلادنا، اعتبارا للأدوار التي عليها النهوض بها في تكوين مواطنات ومواطني الغد، وفي تحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة، وضمان الحق في التربية للجميع. وهي لذلك، تحظى بكونها تأتي في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية.

وإذ تعد المدرسة دعامة أساسية من دعامات بناء المشروع المجتمعي المغربي، وأحد العوامل الرئيسة في إنجاح المشاريع التنموية التي انخرطت فيها بلادنا منذ بداية الألفية الثالثة، فإن تمكنها من القيام بأدوارها يستلزم تنميتها الدائمة، وتأهيل قدراتها المادية والبشرية، في إطار من التفاعل الإيجابي مع محيطها.

لقد حققت المدرسة المغربية مكتسبات يتعين توطيدها وتطويرها، ولاسيما منها: تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي؛ التقدم الكمي في تعميم التمدرس؛ إقامة الهياكل المؤسساتية للحكامة اللامتمركزة بتطوير تجربة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتخويل الاستقلالية النسبية للجامعة؛ مراجعة المناهج والبرامج الدراسية؛ إرساء هندسة بيداغوجية جديدة في التعليم العالي؛ إدراج تدريس الأمازيغية وثقافتها؛ إعادة هندسة شعب التكوين المهني وتخصصاته والتوسيع التدريجي لطاقته الاستيعابية؛ مشروع تأهيل التعليم العتيق.

غير أن واقع هذه المدرسة اليوم، يبين أنها لا تزال تعاني من اختلالات وصعوبات مزمنة، كشف عنها التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، سنة 2014، حول «تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبحث العلمي 2000–2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات»؛ وهي اختلالات ترتبط في عمومها بضعف تماسك وانسجام مكونات المنظومة التربوية، وبمستوى نجاعتها ومردوديتها الداخلية والخارجية، وملاءمة مناهجها وتكويناتها مع متطلبات المحيط، وذات صلة أيضاً بالنقص الشديد في إدماج بنيات مجتمع المعرفة وتكنولوجياته المتجددة، وبمحدودية مواكبتها لمستجدات البحث العلمي وعالم الاقتصاد ومجالات التنمية البشرية والبيئية والثقافية.

لقد عرف المجتمع المغربي ديناميات وتحولات بنيوية عميقة، خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة، تُوجت بدستور 2011، الذي كرس الخيارات المجتمعية، لاسيما تلك المتعلقة بـ:

- استكمال بناء دولة مغربية ديمقراطية ذات مؤسسات عصرية يسودها الحق والقانون، والإنصاف وتكافؤ الفرص، مرتكزاتها المشاركة في الحياة العامة والتعددية؛
- تحقيق التنمية المستدامة، ولاسيما إقرار الحق في التربية والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
- الاعتراف بالتعدد اللغوي والسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية؛
- ضرورة توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية السوسيو اقتصادية والثقافية للبلاد؛ مما يترتب عنه:

- تمكين الشباب من اللغات والمعارف والكفايات اللازمة للانخراط في روح العصر، في انسجام مع القيم الدينية والوطنية للمجتمع المغربي؛
- تطوير قدراتهم في التعبير والتواصل والحوار، وفي ثقافة المبادرة والبحث والابتكار.

(*) تحيل المدرسة في سياق هذه الرؤية الاستراتيجية، على مجموع مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: التعليم الأولي والابتدائي والاعدادي والثانوي؛ التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي؛ تكوين الاطر؛ التكوين المهني؛ التعليم العتيق، التربية غير النظامية...

ذلك يزيد من سقف الرهانات المجتمعية، والتحديات التي يتعين على **المدرسة المغربية** رفعها مستقبلا.

ومع الإقرار بالجهود المبذولة لتطوير المدرسة، فإن آثارها النوعية ظلت محدودة على مستوى المتعلمين، والممارسات البيداغوجية والتكوينية، ووضعية المؤسسات التربوية.

إدراكا لكل ذلك، بادر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في سياق التحضير لبلورة رؤية استراتيجية جديدة للإصلاح التربوي، إلى إطلاق مشاورات موسعة شملت الفاعلين في المدرسة، والأطراف المعنية والمستفيدة، والشركاء، والقطاعات المسؤولة عن التربية والتكوين والبحث العلمي، ومن له رأي في الموضوع من الكفاءات الوطنية والخبراء، وذلك بغاية ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المغاربة في «مساءلة الضمير»، التي دعت إليها أعلى سلطة في البلاد، بخصوص واقع المدرسة المغربية واستشراف آفاقها.

هكذا تم اعتماد هذه الرؤية بفضل عمل جماعي، تجلى في مشاركة نموذجية فعالة لجميع مكونات المجلس، واجتهاد مشترك ومكثف انخرطت فيه مختلف هيئات المجلس.

تندرج هذه الرؤية في مدى زمني يمتد من 2015 إلى 2030، مع الأخذ بعين الاعتبار، المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتستهدف الأجيال الحالية والمقبلة. وهي مدة كافية لإنجاز تقييم شامل لسيرورة الإصلاح ونتائجه، مواكب بتقييمات مرحلية للتصحيح والاستدراك والتحسين. (ثلاثة تقييمات كبرى على الأقل).

تستند هذه الرؤية إلى مبادئ الثوابت الدستورية للأمة المغربية، المتمثلة في الدين الإسلامي، والوحدة الوطنية، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي؛ والهوية المغربية الموحدة، المتعددة المكونات والغنية الروافد والمنفتحة على العالم، المبنية على الاعتدال والتسامح وترسيخ القيم وتقوية الانتماء والحوار بين الثقافات والحضارات؛ ومبادئ حقوق الإنسان.

وإذ تقوم هذه الرؤية على توطيد المكتسبات وتطويرها، وإحداث القطائع الضرورية، وابتكار حلول جديدة بمقاربة للتغيير، في إطار الحسم في الإشكاليات العرضانية العالقة، والمزاوجة بين الطموح والواقعية، وبين تحديد الأولويات والتدرج في التنفيذ، فإنها تهدف كذلك إلى إرساء وترسيخ مدرسة جديدة تقوم على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي، باعتبارها جميعاً أُسساً ناظمة، وغايات مثلى للتربية والتكوين والبحث، على امتداد الخمس عشرة سنة الجارية.

ضمن هذا المنظور، فالتغيير المنشود **للمدرسة المغربية** يستهدف:

- الانتقال بالتربية والتكوين من منطق التلقين والشحن إلى منطق التعلم وتنمية الحس النقدي، وبناء المشروع الشخصي، واكتساب اللغات والمعارف والكفايات، والقيم والتكنولوجيات الرقمية؛
- الرفع المستمر من المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة؛
- تمكين **المدرسة** من الاضطلاع الأمثل بوظائفها في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم في بعديها الوطني والكوني، وفي التعليم والتعلم، وفي التكوين والتأطير، وفي البحث والابتكار، وفي التأهيل وتيسير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والملاءمة المستمرة للمناهج والتكوينات مع حاجات البلاد، ومع المهن الجديدة والمستقبلية والدولية، ومع متطلبات العصر.

من شأن هذه المدرسة الجديدة أن تحقق الغايات الاستراتيجية التالية:

- تكوين مواطن نافع لنفسه ولمجتمعه؛
- الاستجابة لمتطلبات المشروع المجتمعي المواطن الديمقراطي والتنموي؛
- الإسهام في انخراط البلاد في اقتصاد ومجتمع المعرفة، وتعزيز موقعها في مصاف البلدان الصاعدة؛
- الانتقال بالمغرب من مجتمع مستهلك للمعرفة فحسب، إلى مجتمع لنشرها وإنتاجها، ولاسيما عبر تطوير البحث العلمي والابتكار، والتمكن من التكنولوجيات الرقمية وتشجيع النبوغ والتفوق.

بيان 1

بيان 2

أولا: من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص

انطلاقا من اعتبار تعميم التعليم بفرص متكافئة رهانًا سياسيًا ومجتمعيًا حاسما لتحقيق الإنصاف على المستوى المجالي والاجتماعي، وعلى أساس النوع، والقضاء على التفاوتات بمختلف أنواعها، وإقامة مجتمع إدماجي وتضامني، وتوطيدا وتطويرا للمكتسبات المحرزة، واستدراكا للتعثرات الحاصلة في هذا المجال، فإن المجلس يقترح رافعات استراتيجية للتغيير، يمكن تلخيص محتوياتها في ما يلي:

- جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسر، ودمجه التدريجي في سلك الابتدائي؛
- تخويل التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، تمييزاً إيجابيا، لاستدراك جوانب النقص والتعثر؛
- تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة؛
- تعميم تعليم إدماجي متضامن لفائدة جميع الأطفال المغاربة دون أي نوع من التمييز، ومواصلة الجهود الرامية إلى ضمان مقعد لكل طفل في سن التمدرس، لاسيما في التعليم الإلزامي بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 15 سنة.
- تشجيع تمدرس الفتيات، وتعبئة محيط **المدرسة**، وتقوية دور «مدرسة الفرصة الثانية»؛
- توفير الأطر التربوية والتأطيرية والإدارية الكفأة والكافية ؛
- التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في النهوض **بالمدرسة** وتحقيق الإلزامية والتعميم؛
- مواصلة جهود إعادة تأهيل التعليم العتيق؛
- توفير البنايات المدرسية وتمكينها من التأطير اللازم ومن التجهيزات المادية والديداكتيكية، وتعزيز برامج الدعم التربوي والاجتماعي؛
- بذل أقصى الجهود لضمان المواظبة واستدامة التعلم، والتصدي لكل أنواع الهدر والانقطاع والتكرار؛
- تمكين اليافعين والشباب، المنقطعين عن الدراسة أو غير المتمدرسين، من التحرر من الأمية في أفق المدى المتوسط؛
- تنظيم برامج التربية غير النظامية وفق مديين زمنيين: مدى متوسط يستهدف استدراك تمدرس جميع الأطفال الموجودين خارج **المدرسة**، ومدى متواصل ومنتظم يدرج هذه البرامج في العمل الاعتيادي **للمدرسة**؛
- إرساء نظام فعال ومندمج للتتبع والتقييم لبرامج محو الأمية، ولبرامج التربية غير النظامية قادر على قياس منتظم لأثر التعلمات المكتسبة في الحياة الاجتماعية والمهنية؛
- توفير كل الشروط الضامنة لاستدامة التعلم والتكوين، والرفع من مستوى التكوين والإشهاد، وذلك من خلال:

  - توسيع عرض التكوين المهني بالرفع من طاقته الاستيعابية، وتعزيز وجوده جهويا وبالأوساط القروية والمناطق النائية، وإحداث مسارات للتأهيل المهني منذ المستوى الإعدادي حتى البكالوريا المهنية، وتجديد التكوينات وتنويعها وملاءمتها، بانتظام، مع تطور المهن ومستجداتها؛

- بلورة رؤية واضحة حول شبكة الجامعات المغربية من خلال خارطة وطنية للتعليم العالي، عبر تنويع نماذج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وتوحيد معايير ولوجها، ومواصلة العمل لتنظيم وتوسيع طاقة الاستيعاب، وابتكار معايير جديدة للانتقاء لولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود، في مراعاة لمبادئ الإنصاف والشفافية والاستحقاق، وتحسين ولوج الطلبة للمعرفة والبحث؛

- اعتبار قطاع التعليم والتكوين الخاص مكونا من مكونات **المدرسة المغربية**، وطرفا في المجهودات الرامية إلى التعميم الشامل والمنصف للتعليم، وتنويع العرض التربوي وتجويده في إطار تكافؤ الفرص، وفي تكامل مع التعليم العمومي، مما يستدعي:

- تأكيد ضرورة التزام التعليم والتكوين الخاص بمبادئ المرفق العمومي، لأنه استثمار في خدمة عمومية تندرج في إطار الخيارات والأهداف المرسومة للمشروع التربوي والتعليمي الوطني؛

- مراجعة القوانين المنظمة للتعليم والتكوين الخاص، وملاءمتها، في اتجاه الحد من تشتت هذا القطاع، وتوحيد المعايير، وتوضيح المهام وموجهات الشراكة ذات الصلة، وشروط التكوين والتكوين المستمر، والحفز على الاجتهاد والبحث والابتكار؛

- قيام الدولة تجاه هذا التعليم بمهام الترخيص، والقوانين المنظمة والضبط، والمراقبة والتقييم، وضمان معايير الجودة، ومعادلة الشهادات بناء على الاعتماد ودفتر تحملات. ويستفيد التعليم الخاص من تحفيزات الدولة والجماعات الترابية للنهوض بتعميم التعليم الإلزامي، ولاسيما بالمجال القروي؛

- تشجيع التعليم والتكوين الخاص على الانخراط في تحقيق أهداف التربية غير النظامية، وفي الإسهام في برامج محاربة الأمية، وفي التضامن الاجتماعي، بتوفير التربية والتعليم والتكوين لأبناء الأسر المعوزة، وذوي الإعاقة والأوضاع الخاصة، وفي الوسط الشبه الحضري والقروي.

ثمان رافعات لتحقيق الإنصاف

1. التحقيق الفعلي لمبدأ المساواة في ولوج التربية والتكوين دون أي تمييز
2. إلزامية التعليم الأولي وتعميمه
3. استهداف تعميم وتنمية التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص، بتخويلها تمييزاً إيجابياً
4. تأمين الحق في ولوج التربية والتكوين للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة
5. تمكين المتعلمة والمتعلم من استدامة التعلم وبناء المشروع الشخصي والاندماج
6. تمكين مؤسسات التربية والتكوين من التأطير اللازم ومن التجهيزات والبنيات والدعم لضمان الإنصاف والتعميم التام
7. تحقيق مدرسة ذات جدوى وجاذبية
8. التعليم الخاص، شريك للتعليم العمومي في التعميم وتحقيق الإنصاف

ثانيا: : من أجل مدرسة الجودة للجميع

يشكل الرفع من مقومات جودة **المدرسة المغربية** وأدائها ومردوديتها، أفقا حاسما لتجديدها، وضمان جاذبيتها وجدواها. استحضارا لذلك، يتعين العمل على بناء نموذج مرجعي وطني للجودة، يتم إغناؤه بشكل تدريجي ومتواصل، من خلال مؤشرات متقاسمة وقابلة للملاحظة، وشفافة لدى الجميع.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس جملة من مستلزمات التغيير تصب جميعها في تحقيق جودة الأداء المهني للفاعلين(ات) التربويين(ات) على اختلافهم، وتطوير المناهج والبرامج والتكوينات، والارتقاء بحكامة المنظومة التربوية، والرفع من مستوى البحث العلمي والتقني والابتكار.

❖ تجديد مهن التربية والتكوين والتدبير مدخل أساسي لجودة أداء المنظومة التربوية:

- إعادة تحديد المهام والأدوار والمواصفات المرتبطة بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير، في انسجام مع متطلبات المجتمع و**المدرسة** والمستجدات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- جعل التكوين الأساس إلزاميا ومُمَهْنِنا بحسب خصوصيات كل مهنة، والحرص على تطويره في اتجاه دعم التخصص، ولاسيما في الابتدائي؛
- تنويع أشكال التكوين المستمر والتنمية المهنية، بما يضمن الحافزية للاجتهاد والمبادرة والابتكار في الأساليب التربوية؛
- إرساء تكوين وتأهيل مدى الحياة المهنية؛
- نهج حكامة جيدة في تدبير المسار المهني للهيئات العاملة بالتربية والتكوين والبحث، وإعادة تثمين أدوارها ومهامها، ومواكبتها والارتقاء بظروف عملها وبأدائها المهني وبمردوديتها، من خلال تدبير لامركز، يتم على المستوى الجهوي، بالتدرج وبالتشاور مع الفاعلين وممثليهم في النقابات التعليمية؛
- إرساء تقييم مُمأسس يضمن ترقية مهنية مرتكزة على الاستحقاق والمردودية، والالتزام بأخلاقيات المهنة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

❖ هيكلة أكثر تناسقا ومرونة لمكونات المدرسة المغربية وأطوارها:

يوصي المجلس بإحداث تغييرات بنيوية في قاعدة الهيكلة الحالية للأسلاك والأطوار التعليمية، بغاية خلق سيرورات منسجمة داخلها، وفق ما يلي:

- إدراج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي، وإلحاق التعليم الإعدادي بالتعليم الابتدائي، في إطار سلك التعليم الإلزامي؛
- تعزيز الوظيفة التخصصية والتأهيلية للتعليم الثانوي، في إطار الإعداد والتوجيه نحو متابعة الدراسة بالتعليم العالي، أو بالتكوينات المهنية المؤهِّلة؛
- ترسيخ التوجه القائم على ربط التكوين المهني بالتعليم المدرسي، من خلال دمجهما في تنظيم بيداغوجي منسجم

ومتناغم، مع تعزيز سيرورة الدمج هاته بإحداث مسارات للتعليم المهني منذ التعليم الإعدادي تنتهي بالتعليم الثانوي التأهيلي بتخصص البكالوريا المهنية؛

- توطيد نظام إجازة–ماستر–دكتوراه بالنسبة للتعليم العالي، وتوفير شروط التفعيل العقلاني الأمثل لهذه الهندسة البيداغوجية الجامعية، في حرص على التنمية المستمرة لمكتسبات الطلبة، وتوسيع الإقبال على الإجازة المهنية في التعليم العالي، مع تنويع التكوينات القطاعية والجديدة؛

ومن أجل تمكين المتعلمين من أكبر حركية في التوجيه وإعادة التوجيه والمتابعة المواظبة للمسار الدراسي والتكويني لأطول مدة ممكنة، والرفع من مستوى التأهيل والإشهاد والقابلية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، يقترح المجلس على الخصوص:

- إحداث آليات للتنسيق بين قطاعات التربية والتكوين، على مستوى المناهج والتكوينات، والممرات بين الأطوار التعليمية والتكوينية بمختلف هذه القطاعات؛
- تطوير نظام التوجيه في كل من التعليم المدرسي والتكوين المهني، لضمان تكافؤ الفرص، وتقوية التنافسية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والإسهام الجيد في معالجة معضلات: الهدر، والانقطاع، والتكرار؛
- اعتماد آليات لمأسسة الممرات والتكامل بين المسالك والتخصصات في التعليم العالي، في أفق بناء نظام وطني للإشهاد؛
- تجسير العلاقات بين الجامعة والتكوين المهني ومؤسسات البحث، من خلال مراجعة نظام التوجيه والممرات والمسالك الجامعية، بجعله ينسجم مع تنويع العرض في التكوين المهني؛
- إرساء نظام لمعادلة الشهادات المهنية المحصل عليها في التكوينات غير الجامعية، وتخويل حامليها فرص متابعة تكوينهم في التعليم العالي، على أساس معايير علمية ودفاتر تحملات محددة؛
- خلق شروط الالتقائية بين برامج محو الأمية وبرامج التنمية البشرية ونظام الممرات مع برامج ومستويات التعليم العام والمهني، عبر إرساء نظام الإشهاد والممرات.

❖ نموذج بيداغوجي وتكويني قوامه التنوع والانفتاح والملاءمة والابتكار:

لا يمكن لجودة التربية والتكوين أن تتحقق دون الإعمال الفعال والملائم للنموذج البيداغوجي، باعتباره جوهر عمل **المدرسة** بمختلف مكوناتها، وأساس اضطلاعها بوظائفها في التربية والتعليم والتكوين.

انطلاقا من ذلك، يعتبر المجلس، أن تجديد النموذج البيداغوجي القائم يشكل رافعة حاسمة لتحقيق أهداف التغيير المنشود، على أساس تحقيق ما يلي:

- **على مستوى الهندسة والمقاربات البيداغوجية:**

- اعتماد منهاج وطني مندمج، بمكونات جهوية، على مستوى شُعب ومسالك وأقطاب الدراسة بأطوار التربية والتكوين، قائم على تفاعل وتكامل المواد والتخصصات، ووظيفية التقويم، ونجاعة التوجيه التربوي؛
- الاستناد إلى أطر مرجعية ومعرفية في هندسة مختلف الأطوار بقطاعات التعليم المدرسي والعالي والعتيق والتكوين

المهني، مع تدقيق وظائف هذه الأطوار، في مراعاة لخصوصية كل طور، وموقعه داخل المسار الدراسي للمتعلمين، ووظيفته في إنجاح التعلمات؛

- بلورة أس مشترك لكل طور، يكون بمثابة إطار مرجعي للمعارف والمهارات والكفايات الأساسية، التي ينبغي اكتسابها من طرف المتعلم(ة) عند نهاية كل سنة وكل مستوى وسلك دراسي أو تكويني؛
- تنويع المقاربات البيداغوجية وملاءمتها مع مختلف وضعيات التدريس والتعلم والتكوين؛
- فتح العلاقة التربوية على حفز التفاعل الإيجابي للمتعلمين، وتشجيع المبادرة والابتكار، وارتكازها على الاجتهاد والاستقلالية البيداغوجية.

- **على مستوى المناهج والبرامج:**

- إعادة النظر في المناهج والبرامج والطرائق البيداغوجية، في اتجاه تخفيفها وتنويعها، وتوجيهها نحو البناء الفكري للمتعلم والمتعلمة، وتنمية مهارات الملاحظة والتحليل والاستدلال والتفكير النقدي لديهما؛
- تركيز المناهج على الاهتمام بالمتعلم(ة) باعتباره غاية للفعل التربوي، وتشجيعه على تنمية ثقافة الفضول الفكري وروح النقد والمبادرة والاجتهاد، والتفاعل معه كشريك؛ وذلك بإدماجه وتكليفه، في إطار العمل الجماعي، بمهام البحث والابتكار والمشاركة في التدبير، وتقوية ثقافة الانتماء للمؤسسة والواجب لديه؛
- توفير بيئات للأشغال التطبيقية بالمؤسسات الابتدائية والثانوية، في إطار الربط المنتظم للمعرفة النظرية بالمعرفة التطبيقية والأعمال المختبرية، وتحضير التلاميذ(ات) ميدانياً في مجال التربية البيئية وأنشطة التفتح والابتكار؛
- الانفتاح على المواد الدراسية التي تُعنى بالتنمية الذاتية والتربية الريادية والحياتية، وتعزيز البعد الأخلاقي، وترسيخ القيم؛
- تعزيز إدماج المقاربة الحقوقية، في صلب المناهج والبرامج، مع العمل على التجسيد الفعلي، ثقافة وسلوكا، للقيم المتقاسمة، والسلوك المدني، والممارسة الديمقراطية داخل البيئة المدرسية، وفي محيطها؛
- اعتبار التربية الثقافية العامة، أحد المحاور الأساسية للمناهج الدراسية الحديثة، وكفاية عرضانية استراتيجية، وترسيخ الثقافة الوطنية بمكوناتها المختلفة، وتعزيز حضورها داخل المقررات الدراسية، مع احترام المعايير البيداغوجية والعلمية في هذا الصدد.

- **على مستوى الآليات المؤسساتية:**

- إحداث وتفعيل اللجنة الدائمة للتجديد والملاءمة المستمرين للمناهج والبرامج التي نص عليها الميثاق في المادة 107، وتنظيمها وفق نص قانوني؛
- إرساء بنيات وطنية وجهوية للبحث والابتكار البيداغوجي في المناهج والبرامج والتكوينات، من أجل تطوير سياسة الابتكار والتجديد في هذا المجال (الأكاديميات، الجامعات، ولاسيما كلية علوم التربية، المدارس العليا والمراكز الجهوية لتكوين الأطر...)؛
- إعادة الاعتبار للمكتبات المدرسية، ورقية ووسائطية، وتوفير خزانات للموارد موجهة للمتعلمين والفاعلين في الحياة التربوية والثقافية، بحسب الفئات والمستويات العمرية؛

- تعزيز إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النهوض بجودة التعلمات، وإعداد استراتيجية وطنية جديدة لمواكبة المستجدات الرقمية، وخاصة على مستوى المناهج والبرامج والتكوينات منذ المراحل الأولى من التعليم، بإدماج البرمجيات التربوية الإلكترونية، والوسائل التفاعلية، والحوامل الرقمية، في عمليات التدريس.

- **على مستوى الإيقاعات الزمنية للدراسة والتعلم:**

- إعادة النظر في الإيقاعات الزمنية وتدبير الزمن الدراسي، والتخفيف من كثافة البرامج، وملاءمة الإيقاعات المدرسية مع محيط المدرسة في المناطق النائية وذات الوضعيات الخاصة والظروف الصعبة.

- **على مستوى التقييم والامتحانات:**

- ضرورة إصلاح شامل لنظام التقييم والامتحانات، على نحو يكفل تكافؤ الفرص بين المتعلمين(ات)، مع العمل على تشجيع النبوغ والتفوق، بناء على معايير الاستحقاق؛

- تخصيص المناهج والبرامج لحيز يتناسب ومكانة التقييم وأهميته، بتوسيع إمكانيات توظيف التقييم التكويني والتقييم التشخيصي، والتركيز على الكفايات وتوظيف المعارف، بموازاة تحديد عتبة التعلمات اللازمة للانتقال إلى المستوى الأعلى، بدل اعتماد منطق الخريطة المدرسية؛

- إرساء إطار وطني للإشهاد، كفيل بتنظيم وتصنيف الشهادات والدبلومات، وفق شبكة مرجعية، في إطار الشفافية والوضوح والمزيد من المصداقية والنجاعة، بما يتيح حركية سلسة لحملة الشهادات والدبلومات، وطنيا وعلى الصعيد الدولي؛

- إحداث نظام للتصديق على كفايات التجربة المهنية لفائدة ذوي الخبرة المهنية؛

- إحداث امتحان خاص لولوج الدراسات العليا، لفائدة من لم يتمكن، لأسباب مختلفة، من الحصول على البكالوريا.

- **على مستوى التوجيه التربوي والمهني:**

- مراجعة شاملة لنظام التوجيه التربوي والمهني والجامعي، بتحديثه، وإعادة النظر في مفهومه وفي طرقه وأساليبه الحالية، وإرساء رؤية وطنية مؤطرة له، وتأهيل موارده، وتوفير العدة والشروط اللازمة للنهوض به، لتمكينه من الاضطلاع بأدواره الجديدة القائمة على الدعم البيداغوجي المستدام والاعتماد المبكر على التوجيه، لمصاحبة المتعلم في بلورة مشروعه الشخصي، منذ السلك الابتدائي، إلى غاية التعليم العالي، ومصاحبة النبوغ والتفوق، وتعزيز التربية على الاختيار، تأسيسا على استعدادات المتعلمين(ات) وميولهم وقدراتهم.

- **تمكن لغوي جيد وتنويع لغات التدريس:**

- اعتبارا للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة التعلمات، وفي النجاح الدراسي، والرفع من المردودية الداخلية والخارجية **للمدرسة**، فإن المجلس، يعتبر التمكن من اللغات، عبر تعلمها والتدريس بها بفرص متكافئة، يشكل رافعة أساسية لتعزيز جودة التربية والتكوين، على أساس تحديد وضع كل لغة على حدة داخل **المدرسة** بوضوح، ويوصي باعتماد هندسة لغوية جديدة، ترتكز على التعددية اللغوية وعلى التناوب اللغوي، وتتوخى:

- استفادة المتعلمين، بفرص متكافئة من ثلاث لغات في التعليم الأولي والابتدائي؛ هي العربية كلغة أساسية، والأمازيغية كلغة التواصل، والفرنسية كلغة الانفتاح، تضاف إليها الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى إعدادي (وابتداء من السنة الرابعة ابتدائي في أفق 2025)، ولغة أجنبية أخرى اختيارية منذ السنة الأولى ثانوي تأهيلي ولاسيما اللغة الإسبانية؛

- تنويع لغات التدريس، بالإعمال التدريجي للتناوب اللغوي كآلية لتعزيز التمكن من اللغات عن طريق التدريس بها، وذلك بتعليم بعض المضامين أو المجزوءات، في بعض المواد، باللغة الفرنسية ابتداء من التعليم الثانوي التأهيلي في المدى القريب ومن الإعدادي في المدى المتوسط، وبالإنجليزية ابتداء من الثانوي التأهيلي في المدى المتوسط؛ وهذا ما سيجعل الحاصل على البكالوريا متمكنا من اللغة العربية، قادراً على التواصل باللغة الأمازيغية، ومتقنا للغتين أجنبيتين على الأقل.

- هذا العرض اللغوي التعددي، من شأنه أن يضع حدا للإشكال اللغوي القائم حاليا عند ولوج الجامعة، وأن يتيح للطالب المغربي المتابعة الميسرة لدراسته، بلغات متعددة، على مستوى الجامعة المغربية أو بالخارج.

- أما أهم **مستلزمات تفعيل الهندسة المقترحة**، فتتعلق بتوفير بعض التدابير المواكبة، على رأسها:

- وضع إطار مرجعي وطني مشترك للغات الوطنية والأجنبية المدرجة في **المدرسة المغربية**، يحدد مستويات مرجعية للتمكن من اللغات، مبنية على مؤشرات محددة؛

- وضع نظام معتمد للإشهاد في تعلم اللغات؛

- بذل مجهود نوعي مكثف، من أجل تنمية اللغة العربية، وتحديث مناهج وطرائق ومضامين تدريسها، وأدوات قياس مستويات التمكن منها، عبر تهيئتها العلمية والتربوية والثقافية والمعرفية والرقمية؛

- مواصلة سيرورة تهيئة اللغة الأمازيغية التي أطلقها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإعداد الكفاءات البشرية والموارد الديداكتيكية لتدريسها، مع الأخذ بعين الاعتبار المقتضى الدستوري الذي ينص على سن قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛

- تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؛

- الإسراع بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المنصوص عليه في الفصل 5 من الدستور باعتباره الفضاء الأمثل للاضطلاع « على وجه الخصوص، بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية». على أن يضم جميع المؤسسات المعنية بهذه المجالات؛

- الارتقاء بمستوى التكوين والتدريس والتأطير التربوي، من خلال سد الخصاص في مدرسي(ات) اللغات والمشرفين(ات) التربويين(ات)، وتطوير قدراتهم التكوينية والمهنية، وتجديد تكوينهم الأساس والمستمر، وتوظيف المقاربات والطرائق البيداغوجية الجديدة في ميدان تعلم اللغات، والتحكم في وسائط الإعلام والاتصال ذات الصلة بمنهجية تدريس اللغات والتدريس بها؛

- تمكين المؤسسات التعليمية من الموارد والمكتبات، الورقية والرقمية، تعزيزا للتمكن من القراءة والكتابة والتعبير، باعتبارها كفايات لازمة للتمكن من اللغات.

بيان 4

ثلاثة مرتكزات		
تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في تعلم اللغات	حضور للغتين الوطنيتين الرسميتين في مستوى مكانتهما الدستورية والاجتماعية	إرساء تعددية لغوية تدريجية ومتوازنة

بيان 5

جعل الحاصل على البكالوريا متمكنا من اللغة العربية، قادرا على التواصل بالأمازيغية، ومتقنا للغتين أجنبيتين على الأقل	هدفان مؤطران	الإعمال التدريجي للتناوب اللغوي كآلية لتعزيز التمكن من اللغات عن طريق التدريس بها

بيان 6

وضع اللغات في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

العربية	الأمازيغية	الفرنسية	الإنجليزية	لغة أجنبية ثالثة على سبيل الاختيار
لغة إلزامية في كل مستويات التعليم المدرسي بوصفها لغة مدرسة ولغة تدريس	لغة إلزامية في التعليم الابتدائي في أفق تعميمها تدريجيا في التعليم المدرسي	لغة إلزامية بوصفها لغة مدرسة في كل مستويات التعليم المدرسي	لغة إلزامية بوصفها لغة مدرسة ابتداء من الأولى إعدادي في أفق إدراجها في الرابعة ابتدائي	يتم إدراجها في الثانوي التأهيلي
ضمان تنويع الخيارات اللغوية في المسالك والتخصصات والتكوينات والبحث في التعليم العالي وإحداث سلك تكويني ووحدات للبحث المتخصص فيها		لغة تدريس في بعض المضامين أو المجزوءات ابتداء من الثانوي التأهيلي وفي التعليم العالي وفي التكوين المهني	لغة تدريس في بعض المضامين أو المجزوءات تدريجيا ابتداء من الثانوي التأهيلي وفي التعليم العالي وفي التكوين المهني	

❖ النهوض بالتكوين المهني:

تثمين التكوين المهني، والتوسيع المستمر لطاقته الاستيعابية، والاعتراف بدوره ومكانته، باعتباره فضاء خصبا للمهارات الفردية الكفيلة بالاستجابة لمتطلبات النمو التنافسي للاقتصاد بصفة عامة، ولحاجات المقاولة وسوق الشغل على وجه التحديد.

يتعلق الأمر إذن بفتح طرق جديدة وآفاق أرحب، وذلك من خلال اعتماد أربعة توجهات أساسية:

- إقرار مبدأ الانفتاح والمرونة والحركية بين مختلف الأسلاك (إعدادي – ثانوي – عالي) أمام كل متعلم على امتداد المسار التكويني، عبر إرساء الممرات بين التعليم العام والتكوين المهني، وذلك في الاتجاهين معا؛
- وضع آليات للتوجيه المبكر، تعمل منذ بداية السلك الإعدادي؛
- إحداث مسالك للتكوين المهني، على غرار البكالوريا المهنية، ومراجعة آليات الانتقاء والولوج المرتبطة بها؛
- التكامل بين التكوينات النظرية والتدريبات التطبيقية، من خلال تعزيز التكوين بالتناوب والتمرس داخل المقاولات، بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين.

❖ النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار:

اعتبارا لكون البحث العلمي والتقني والابتكار يحتل مكانة استراتيجية وحيوية في تحقيق تطور البلدان، اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، وتعزيز مكانتها وقدرتها التنافسية على الصعيد العالمي، فإن **المدرسة المغربية**، مدعوة لتطوير نظامها في البحث العلمي والتقني والابتكار، للانخراط في المسار التطوري الذي بدأت تعرفه العديد من البلدان الصاعدة.

إن بلوغ الأهداف المتوخاة بخصوص تنمية البحث العلمي والتقني والابتكار، يقتضي اعتماد سياسة استشرافية، أهم ركائزها:

- ترسيخ ثقافة البحث منذ التعليم المدرسي،
- الاعتماد على نتائج البحث في مختلف المجالات التقنية، والهندسية، والاجتماعية، والإنسانية والفنية والأدبية، من أجل الرفع من جودة المناهج والبرامج، وذلك على مستوى التعليم المدرسي، ولاسيما في الثانوي التأهيلي، وكذا على مستوى التعليم العالي، وكذا الارتقاء بتكوين الفاعلين التربويين؛
- إحداث أقطاب جديدة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، مبنية على الشراكة والتعاون بين المقاولة ومختلف مؤسسات البحث، وتشجيع التخصصات الجديدة في المجالات العلمية والتكنولوجية والصناعية والثقافية؛
- تعزيز التكامل في مجالات البحث بين ما هو نظري وما هو تطبيقي وميداني، وبين ما هو علوم دقيقة وتقنية وتطبيقية، وما هو علوم إنسانية واجتماعية، وبحوث فنية وأدبية؛
- توسيع البنيات الجامعية للبحث الأكاديمي والعلمي والتكنولوجي، وهيكلتها في علاقتها بالشعب الداخلية للجامعة ومشاريعها في الدراسة والتأطير، وربطها بالمختبرات والمعاهد والمراكز الوطنية والدولية للبحث والابتكار؛
- تعزيز التعاون بين مؤسسات البحث والمؤسسات الوطنية المكلفة بنظام البراءات والتسويق وحماية الملكية الفكرية؛

- اعتبار تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والإمكانيات التي تتيحها الشراكة المؤسساتية والتعاون الدولي مدخلا أساسيا وضروريا لتحقيق إقلاع فعلي في مجال البحث العلمي والتقني والابتكار، ولولوج مجتمع المعرفة؛
- إعادة تأسيس التنسيق والتوجيه بين مختلف المتدخلين في مجال البحث العلمي والتقني والابتكار، من خلال تشكيل مجلس وطني مكلف باستراتيجية البحث، مكون من باحثين متعددي التخصصات؛
- الرفع التدريجي من نسبة الناتج الداخلي الخام المخصصة لتمويل البحث العلمي، لكي ترقى إلى نسبة 1 % في المدى القريب، و1،5% في 2025، و 2 % سنة 2030، مع التوجه نحو تنويع مصادر تمويل البحث بمؤسسات التعليم العالي وجعله موجها بالأساس نحو البحث التدخلي؛
- وضع نظام للحكامة والتدبير المعقلن بمؤشرات مضبوطة لتتبع وتقييم البحث العلمي والتقني والابتكار.

- **من أجل حكامة ناجعة لمنظومة التربية والتكوين:**

ظلت الحكامة من بين الإشكاليات العرضانية التي تواجهها المدرسة منذ عقود، سواء في بعدها المتعلق بنجاعة التدبير، أم في أبعادها الأخرى ذات الصلة بالمشاركة، والشفافية، وربط المسؤولية بالتقييم والمحاسبة.

وبالنظر للرهانات المعقودة على المدرسة في تنمية وتأهيل الإمكان البشري، في ظل ما أفرزته التحولات التي عرفها المجتمع المغربي من توجهات عامة تضع الحكامة الناجعة في صلب تطوير النسق المجتمعي برمته، فإن **المدرسة المغربية** معنية أكثر بالانخراط في هذه التحولات، واستدماج مستلزمات هذه الحكامة، بغاية تحقيق النجاعة والفعالية في مختلف إنجازاتها، بما في ذلك النجاح في تحقيق أهداف الإصلاحات الحالية والمرتقبة.

اعتبارا لذلك، يمكن حصر أهم التحديات، التي يتعين رفعها في هذا الشأن، في المستويات التالية:

- مستوى تحقيق التقائية السياسات والبرامج العمومية.
- مستوى إرساء نظام للحكامة الترابية للمنظومة في أفق الجهوية المتقدمة من خلال:

- تحديد واضح للسّلط والأدوار والمهام بين الدولة الناظمة التي تحدد التوجهات الكبرى والاختيارات الاستراتيجية والمعايير الضرورية، وآليات التنفيذ، والتتبع والتقييم، وبين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وبنياتها المحلية (النيابات والمؤسسات التعليمية)، والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث، التي يُفوض لها صلاحيات ومهام التدبير على المستوى الترابي، مع منحها المزيد من الاستقلالية فيما يتعلق بتدبير الكفاءات البشرية، توظيفا وتكوينا وتقييما وترقية، وكذا للقطاع الخاص؛
- إرساء استقلالية المؤسسة بوصفها الخلية الأساسية **للمدرسة**، ومأسسة فكرة مشروع المؤسسة لتنميتها المستمرة وتدبيرها الناجع؛
- نهج اللامركزية وتعزيز تفعيلها في انسجام مع روح وتوجهات الجهوية المتقدمة.

- مستوى إرساء مقومات الشراكة بين الأطراف المعنية في إطار تعاقدي، بين الدولة ومؤسسات التربية والتكوين من جهة، وبين الفاعلين الاقتصاديين والقطاع الخاص، والمؤسسات العمومية الترابية (الجهات والجماعات الترابية خصوصا) للنهوض **بالمدرسة**.
- مستوى إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية وتقييمها، مما يتطلب:

- إحداث منظومات معلوماتية متكاملة وربطها بمنظومة وطنية مندمجة توفر المعطيات المتعلقة بجميع مكونات **المدرسة**، وتتيح إمكانية معالجتها على النحو الذي يساعد المسؤولين على اتخاذ القرار؛
- وضع آليات لضمان الحصول على المعلومات الموثوقة والعمل على نشرها وذلك في إطار تفعيل المبدأ الدستوري الضامن للحق في الحصول على المعلومة.

- مستوى تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

يستند تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على مجموعة من المبادئ الموجهة، والاختيارات الكبرى، التي يمكن إجمالها كالتالي:

❖ المبادئ الموجهة:

- اعتبار الإنفاق على **المدرسة** استثمارا في تأهيل الإمكان البشري وتنمية البلاد، فضلا عن كونه إنفاقا على خدمة عمومية، مع ملاءمة غلافه المالي مع الحاجيات المستقبلية **للمدرسة**، والاختيارات الاستراتيجية للمغرب؛
- استمرار الدولة في تحمل القسط الأوفر من التمويل مع تنويع مصادره؛
- ضمان مجانية التعليم الإلزامي باعتباره واجبا على الدولة؛
- عدم حرمان أي أحد من متابعة الدراسة بعد التعليم الالزامي لأسباب مادية محضة، إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة لذلك؛
- الالتزام بواجب التضامن الوطني في تمويل **المدرسة**.

❖ الاختيارات الكبرى:

- رصد التمويل اللازم، والسهر على تدبيره الناجع، على نحو يمكّن المدرسة من تحقيق متطلبات الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة والارتقاء الفردي والمجتمعي؛
- مواصلة الدولة لمجهود الرفع المستمر من الغلاف المالي المخصص لتمويل **المدرسة** وتقويته؛
- اعتماد برمجة متعددة السنوات للميزانية المخصصة لتمويل المنظومة، مع تحصين هذه الميزانية بجعلها في منأى عن التقلبات الظرفية الاقتصادية والمالية؛
- ترشيد الإنفاق العمومي على التربية والتكوين والبحث العلمي، وضمان توازنه بين التسيير والتدبير، وبين الاستثمار في المجال التربوي والتكويني والعلمي، وتيسير المساطر المالية وتبسيطها؛
- تعميم وإلزامية التعليم الأولي في حدود المدى المتوسط، بإسهام من الشركاء المعنيين كافة، لاسيما الجماعات الترابية، بما يتلاءم مع اختصاصاتها ومواردها وفق شروط مؤطّرة من قبل الدولة؛
- تحسين طرق استهداف الفئات المستفيدة من الدعم الاجتماعي، وتعزيز برامج الدعم المالي لفائدة ضمان تمدرس أبناء الأسر المعوزة؛
- إعمال تمييز إيجابي من حيث التمويل لتأهيل التعليم بالوسط القروي، للحد من الفوارق الترابية، وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

- تنويع مصادر تمويل التربية والتكوين والبحث العلمي، إلى جانب ميزانية الدولة، ولاسيما عبر تفعيل التضامن الوطني والقطاعي، وإحداث صندوق يمول من الدولة والخواص لتعميم التعليم والتكوين وتحسين جودتهما؛ مما سيمكن من إسهام باقي الأطراف المعنية والشركاء، لاسيما: الجماعات الترابية؛ المؤسسات العمومية؛ القطاع الخاص، وكذا إقرار رسوم التسجيل في التعليم العالي، وفي مرحلة لاحقة في التعليم الثانوي التأهيلي، مع تطبيق مبدأ الإعفاء الآلي على الأسر المعوزة.

بيان 7

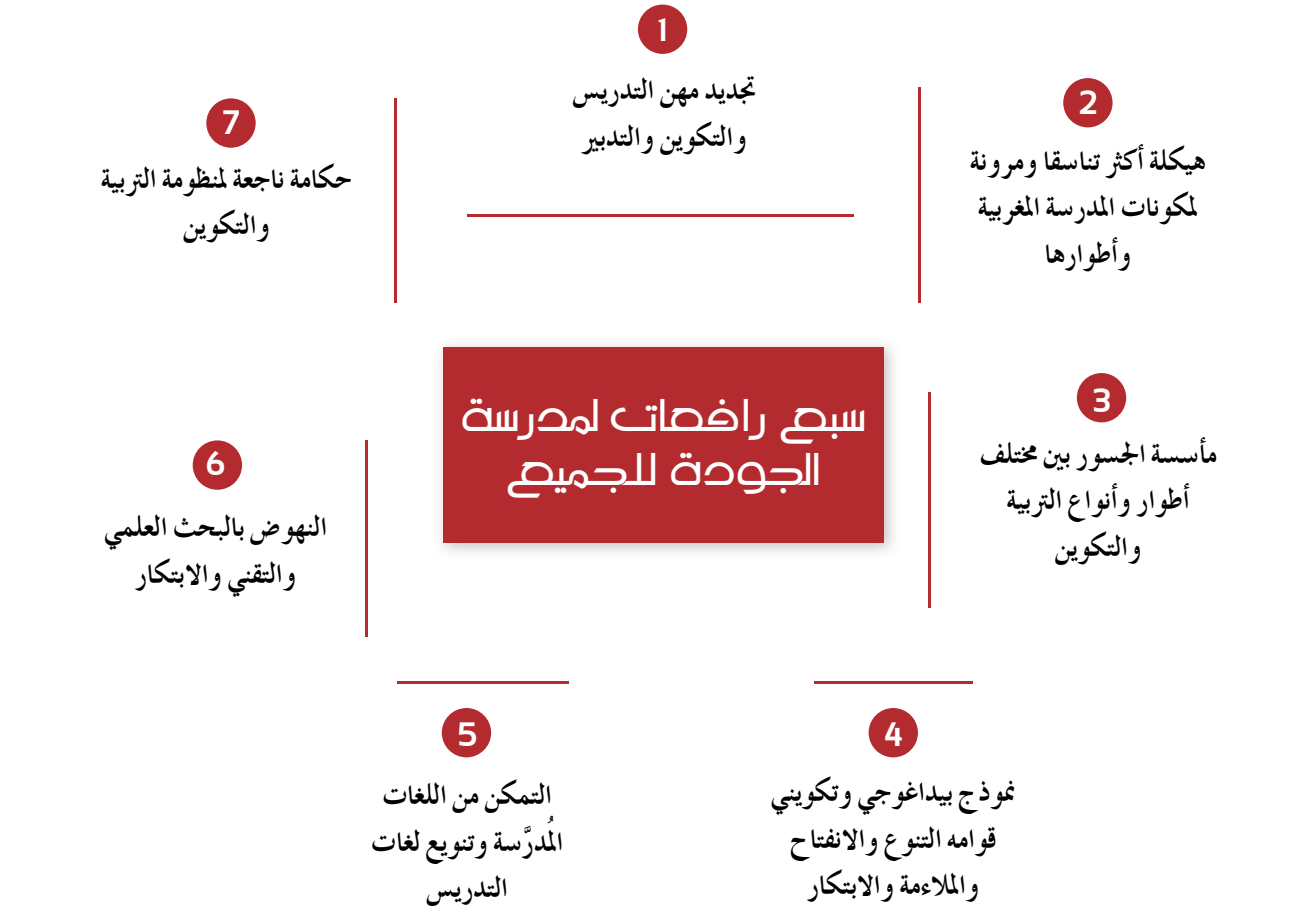

ثالثا : من أجل مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي

يعدُّ بناء مدرسة الاندماج الفردي والارتقاء والتقدم المجتمعي، خيارا استراتيجيا ضمن خارطة طريق الإصلاح التعليمي، وإحدى غاياته المثلى.

لذلك، فإن الرؤية الاستراتيجية للمجلس بهذا الخصوص، تؤكد على ضرورة التمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية لبلادنا، وبهويتها في تعدد مكوناتها وتنوع روافدها، وترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني، وملاءمة التكوينات مع حاجات البلاد ومع المهن الجديدة والدولية والمستقبلية، ومع متطلبات الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي والثقافي، لتوفير أكبر الفرص أمام الخريجين للنجاح في حياتهم والاندماج في مجتمعهم، والإسهام في تنمية بلادهم.

كما تلح، من ناحية أخرى، على جعل **المدرسة** قاطرة لتعزيز تموقع المغرب في مصاف البلدان الصاعدة، بتقوية الانخراط الفاعل لبلادنا في مجتمع المعرفة القائم، أساسا، على التمكن من العلوم والتقنيات والمعارف والكفاءات، وعلى تعميم الاستعمال الوظيفي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتأمين التعلم مدى الحياة، وربط البحث والابتكار بالتنمية، وحفز القطاع الاقتصادي على الانخراط في هذه الدينامية، وتشجيع النبوغ التفوق والتميز، وتعزيز القدرات التنافسية لبلادنا في مختلف هذه المجالات.

بيان 8

رابعا : من أجل ريادة ناجحة وتدبير جديد للتغيير

إن التفعيل الناجع لرافعات التغيير المنشود التي بلورتها هذه الرؤية الاستراتيجية، يتوقف على أمرين اثنين:

- الأول، يهم التعبئة المجتمعية؛
- والثاني، يتعلق بتوافر الريادة والقدرات التدبيرية الناجعة.

❖ من أجل تعبئة مجتمعية لتجديد المدرسة المغربية:

يتم إعلان 2015–2030 مدى زمنيا للتعبئة الوطنية من أجل تجديد **المدرسة المغربية**، ومن ثم جعلها تحظى بعناية قصوى كأسبقية وطنية، من قبل الدولة والجماعات الترابية، ومؤسسات التربية والتكوين والبحث، والمنظمات النقابية، والقطاع الخاص والأسر والمجتمع المدني، والمثقفين والفعاليات الفنية، والإعلام.

وإيمانا من المجلس بأن إنجاح الإصلاح التربوي المنشود، مسؤولية متقاسمة بين المجتمع والدولة وكل الفاعلين والأطراف المعنية والمستفيدة، فإنه يوصي بصياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية للإصلاح: «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، 2015 – 2030» في قانون – إطار، يصادق عليه البرلمان، يُتّخذ بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه، والمتابعة المنتظمة لمساراته.

❖ توافر الريادة والقدرات التدبيرية الناجعة:

من موجبات هذه الريادة، أن تمتلك روح التغيير، وإرادة التجديد في الأساليب، ومنهجية الفعل والتدبير على أصعدة **المدرسة** ومكوناتها كافة، مركزيا وجهويا ومحليا، وأن تستند إلى كفاءات بشرية بمؤهلات عالية في مجال التدبير والتواصل وحسن التفعيل والأجرأة والمتابعة وتقديم الحساب بانتظام عن تطبيق الإصلاح وإنجازاته، وتقييم نتائجه. كفاءات مدعومة بأجهزة وهياكل قادرة على إرساء الدينامية المرغوبة في إطار اللاتمركز واللامركزية والاستقلالية المؤسساتية، ضمن توجهات الجهوية المتقدمة.

من مواصفات هذه الريادة أن تكون أيضا قادرة على تقوية التنسيق واستدامته على مستوى المسؤولين، محليين وجهويين ومركزيين، وعلى مستوى الفاعلين داخل المؤسسات التعليمية والتكوينية، وتعزيز التشاور مع الفاعلين وممثليهم، وإشراكهم في تفعيل رافعات الإصلاح وتقييم مسارات تطبيقها.

من مواصفاتها أيضاً المعرفة الدقيقة بالمحيط وبالرهانات المجتمعية، واعتماد مقاربة صاعدة، مبنية على اعتماد مقاربة المشروع، واعتماد التدرج القائم على المزاوجة بين التجريب عند الاقتضاء وتقييم نتائجه، وتوفير الموارد المادية والمالية اللازمة، من شأن كل ذلك، تيسير شروط إنجاح ريادة الإصلاح المنشود وقيادته.

رافعتان من أجل
ريادة ناجحة وتدبير جديد للتغيير

1

تعبئة مجتمعية مستدامة

2

ريادة وقدرات تدبيرية ناجعة في مختلف مستويات المدرسة